معوقات عملية الاستشراف:

1- البنية الثقافية:

وهى تتكون من الأسس والطبائع التي تحكم الشعوب، وبالتطبيق على مجتمعاتنا فهو يكمن في الخطابات والرسائل السلبية المبالغ فيها بين أفراد هذه المجتمعات والتي تتسبب في تحويل التوكل إلى تواكلا وانتظارا دون فعل أي شيء، مستندين في ذلك لبعض آيات القرآن الكريم ومنها ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ ﴾ [البقرة:216] "، دون الالتفات إلى معاني بعض الآيات الكريمة الأخرى والتي تحث على العمل والاجتهاد ومنها: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الزخرف:72]، ذلك أنهم يفكرون بمبدأ "سد الذرائع عن جلب المصلحة"، وإرجاع كل شيء للقدر وانتظار الدهر لتغييره وتحريم معارضته إلى آخره.

2- البنية المادية:

وتكمن في عدم توافر البنية التحتية للاستشراف والمتمثلة في مراكز الأبحاث الاستشرافية، والجهات الداعمة للاستشراف، وضعف قواعد البيانات الاجتماعية والاقتصادية، وضعف فعالية مراكز الإحصاء ونظم المعلومات، وعدم الاهتمام الإعلامي والتعليمي بهذا المجال.

حاجة الدول النامية إلى استشراف المستقبل:

الدراسات المستقبلية ليست مجرد صرعة ظهرت في الدول المتقدمة، وتحاول الدول النامية محاكاتها، مثلما يحدث في أمور أخرى كثيرة، فالواقع أن احتياج الدول النامية إلى الدراسات المستقبلية لا يقل عن احتياج الدول المتقدمة إلى هذه الدراسات، بل وقد يزيد عليها.

وبطبيعة الحال، فليس كل ما يظهر في الدول المتقدمة سيء وينبغي اجتنابه من جانب الدول النامية، تماماً مثلما أنه ليس كل ما يأتي من الغرب يسر القلب. وفيما يخص

الدراسات المستقبلية، فإن ظهورها في الدول المتقدمة لم يأت من فراغ، بل إنه كان استجابة لحاجات عملية وموضوعية قوية. أما عن حاجة الدول النامية إلى الدراسات المستقبلية فربما تكون أشد من حاجة غيرها إليها.

ويمكن إرجاع ذلك الأمر إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

1- طبيعة عملية التنمية وطبيعة نشاط التخطيط للتنمية: ونقصد بذلك كون عملية التنمية ذات بعد زمني طويل بالضرورة. فالتنمية لا تحدث بين عشية وضحاها، بل هي تتضمن إجراء تغيرات مؤسسية وهيكلية عميقة، يستغرق إنجازها وقتاً ليس بالقصير. ومن ثم فالتنمية هي عملية ذات بعد مستقبلي بالضرورة، ويستوجب التخطيط لها بالتالي الامتداد بالتفكير والنظر عبر فترة زمنية (مستقبلية) طويلة والتطلع إلى أفق زمني (مستقبلي) بعيد.

وكثيراً ما عانت الدول النامية المشكلات والمصاعب من جراء إهمال المدى الطويل عند التخطيط للتنمية، وكثيراً ما جرت المصادرة على إمكانات جيدة للتنمية من جراء التركيز على المدى الأقصر واستعجال ظهور النتائج. وكما سبق بيانه، فإن الخوض في أمور التخطيط طويل المدى يستلزم أول ما يستلزم تكوين قاعدة معرفية جيدة من خلال الدراسات المستقبلية.

2- عدم التكافؤ في القوة في هيكل القوى العالمية، وبخاصة التفاوت الصارخ في الثروة ومستوى المعيشة والنفوذ بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهو أمر قد تفاقم مع ظروف العولمة الحديثة. وفي مثل هذه الظروف تتاح فرص واسعة أمام القوى الكبرى للتحكم في مقادير الدول النامية ومساراتها المستقبلية، وتصبح التربة ممهدة لاستمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، بما يدعونا نحن العرب - باتخاذ قرارات الآن للتأثير في صورة مستقبلنا وتوجيهه الوجهة التي نريدها، قبل أن يتمكن الآخرون من إعادة تشكيل مستقبلنا على هواهم.

3- **ضرورة اتصال الدراسات المستقبلية للدول النامية،** بما تحتاج إليه التنمية من تعبئة

ذهنية ونفسية وشحذ للهمم وإعادة اكتساب للثقة بالنفس بعد سنوات طويلة من التبعية، لاسيما التبعية الثقافية التي بددت الكثير من ثقة الناس بأنفسهم. والحقيقة أن الدراسات المستقبلية يمكن أن تسهم في هذا المجال إسهاماً مرموقاً، وذلك بما تنطوي عليه من إعادة بحث للماضي والحاضر، وتفهم للقوى الدافعة للتنمية، وتحديد لنقاط الاختناق والقيود، وبيان لمدى الخيارات المتاحة للتنمية، والوصول لمنافع وتكاليف كل خيار منها.

فتلك أمور مهمة لإعادة اكتشاف الذات، وانتشال أنفسنا من حالة الإحباط واليأس من الخروج من التخلف وفقدان الأمل في التقدم بقوانا الذاتية. بعبارة أخرى، فإن الدراسات المستقبلية وسيلة مهمة لتعبئة الطاقات البشرية وتنشيط جهودها وزرع الأمل في إمكانية الخلاص من التخلف وتحفيز الفعل الاجتماعي في اتجاه التنمية الشاملة والمطردة.